الأمم المتحدة
A/79/441/Add.1
الجمعية العامة
Distr.: General
11 December 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 22 (أ) من جدول الأعمال

القضـــاء على الفقر وقضـــايا إنمائية أخرى: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر 2018-2027)

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة ستيفاني **روميرو فيغا** (أوروغواي)

أولا - مقدمة

1 - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند 22 من جدول الأعمال (انظر A/79/441، الفقرة 2). ويرد سردٌ لوقائع نظر اللجنة في البند الفرعي في المحاضر الموجزة ذات الصلة[1].

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/79/L.26 و A/C.2/79/L.26/Rev.1

2 - في الجلسة الحادية والعشرين، المعقودة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، عرض ممثل أوغندا (باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، وأيضا مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة دإط-10/23 المؤرخ 10 أيار/مايو 2024) مشروع قرار بعنوان "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)" (A/C.2/79/L.26).

* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في ستة أجزاء، تحت الرموز A/79/441 و A/79/441/Add.1 و A/79/441/Add.2 و A/79/441/Add.3 و A/79/441/Add.4 و A/79/441/Add.5.

(1) A/C.2/79/SR.16 و A/C.2/79/SR.17 و A/C.2/79/SR.19 و A/C.2/79/SR.21 و A/C.2/79/SR.24 و A/C.2/79/SR.25.

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - وفي الجلسة الخامسة والعشرين، المعقودة في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح بعنوان "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)" (A/C.2/79/L.26/Rev.1)، قدمه مقدمو مشروع القرار A/C.2/79/L.26.

4 - وفي الجلسة نفسها، أعلنت أمينة اللجنة أن إسبانيا، وألمانيا، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، ومقدونيا الشمالية، والنمسا، وهولندا (مملكة -)، واليونان انضمت إلى مقدمي مشروع القرار المنقح.

5 - وفي الجلسة نفسها، انضمت أيرلندا، والجبل الأسود، ورومانيا، ومالطة إلى مقدمي مشروع القرار المنقح.

6 - وفي الجلسة الخامسة والعشرين أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/79/L.26/Rev.1 (انظر الفقرة 8).

7 - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات بعد اعتماد مشروع القرار ممثلتا الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وممثل هنغاريا.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

8 - توصي اللجنةُ الثانية الجمعيةَ العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقرة (2018-2027)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها 233/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 246/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 234/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 230/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 218/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 179/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 و 164/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023، وإلى جميع القرارات الأخرى المتعلقة بالقضاء على الفقر،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك اتفاق باريس[1]، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، والأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[2] التي لم تودع بعد صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تبرز أوجه التآزر القائمة بين تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس، وإذ تلاحظ بقلق الاستنتاجات الواردة في التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن آثار احترار عالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، والمسارات ذات الصلة للانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة، في سياق تعزيز التصدي العالمي لخطر تغير المناخ، والتنمية المستدامة، والجهود المبذولة للقضاء على الفقر،

---

(1) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(2) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

وإذ تؤكد من جديد الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عقد في كيتو، في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016[3]، وإذ ترحب بعقد الدورة الثانية لجمعية موئل الأمم المتحدة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في نيروبي، في الفترة من 5 إلى 9 حزيران/يونيه 2023، وإذ ترحب أيضا بعقد الدورة الثانية عشرة للمنتدى الحضري العالمي في القاهرة، في الفترة من 4 إلى 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2024،

وإذ تشير إلى توافق آراء مونتيري الذي جرى التوصل إليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[4] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[5]، وتتطلع إلى عقد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في إشبيلية، إسبانيا، في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2025،

وإذ ترحب بالاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي الصادرة عن منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2024،

وإذ تشير إلى برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا[6]، وترحب باعتماد خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية: إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود[7]، وتتطلع إلى اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية،

وإذ ترحب بانعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل يومي 22 و 23 أيلول/سبتمبر 2024 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، حيث اعتمد القرار 1/79 المعنون "ميثاق المستقبل" ومرفقاه،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 233/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ومبادئه التوجيهية ومبادئه العامة، وإلى قرارها 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018 وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 23/2020 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2020، وإذ ترحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتكييف الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية بحيث تكون أقدر على دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإذ تشير إلى اعتماد إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[8]، فضلا عن الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[9]، وإذ تسلّم بالصلات بين القدرة على مواجهة

(3) القرار 256/71، المرفق.

(4) *تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18-22 آذار/مارس 2002* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(5) القرار 239/63، المرفق.

(6) القرار 258/76، المرفق.

(7) القرار 317/78، المرفق.

(8) القرار 283/69، المرفق الثاني.

(9) القرار 289/77، المرفق.

الكوارث والقضاء على الفقر، وبالحاجة، في هذا الصدد، إلى الأخذ بنهج وقائي أوسع نطاقا وأكثر تركيزا على الناس إزاء مخاطر الكوارث،

وإذ تؤكد من جديد أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم، وهدف من الأهداف الرئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تشكل خطة عمل أديس أبابا جزءا لا يتجزأ منها، إلى جانب كونه ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية وبيئية واقتصادية للجنس البشري بأسره، وشرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة في أفريقيا، وفي أقل البلدان نموا، وفي البلدان النامية غير الساحلية، وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي بعض البلدان المتوسطة الدخل، وكذلك البلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد النزاع، ***وإذ تؤكد*** أهمية معالجة الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية والفقر والإسراع بخطى النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمنصف والتنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بهدف الحد من أوجه اللامساواة داخل البلدان وفيما بينها،

وإذ تلاحظ مع القلق عدم كفاية التقدم المحرز في الحد من أبعاد الفقر غير المتصلة بالدخل، وإذ تلاحظ بقلق أيضا أن الجوع في العالم قد عاد إلى الارتفاع مجددا بعد تراجع مطرد على مدى أكثر من عقد، حيث تضرّر منه في عام 2023 عددٌ يتراوح بين 713 مليون شخص و 757 مليون شخص، وهو ما يمثل زيادة قدرها 152 مليون شخص منذ تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وأن حالات النزاع والجفاف والفيضانات والآثار السلبية لتغير المناخ والفاقد من الأغذية والهدر الغذائي وجائحة كوفيد-19 قد أدت، ضمن عوامل أخرى، إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في أنحاء كثيرة من العالم، مع تضرر الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن فيهم النساء والفتيات والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمسنون وذوو الإعاقة واللاجئون والنازحون داخليا والمهاجرون، على وجه الخصوص،

وإذ تسلّم بأن التجارة والتنمية يمكن أن تسهما في القضاء على الفقر وبأن لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتالي دورا مهما يضطلع به في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا،

وإذ تسلّم أيضا بأن تأنيث الفقر لا يزال مستمرا، وبأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو شرط لا غنى عنه لتمكين المرأة اقتصاديا ولتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تقر بالروابط المتداعمة القائمة بين تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، والقضاء على الفقر،

وإذ يساورها القلق إزاء استمرار الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد العالمي على مستوى الاقتصاد الكلي، وإزاء استمرار الركود الذي شهدته الجهود الرامية إلى الحد من الفقر في البلدان النامية في السنوات الأخيرة بسبب جملة أمور منها التباطؤ الاقتصادي العالمي، والنزاعات، وقابلية الدول للتضرر بتغير المناخ والكوارث، وإذ تلاحظ زيادة عدم اليقين السياساتي الدولي فيما يتعلق بالتجارة وضعف النمو العالمي، وانخفاض نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كثير من المناطق بحيث أصبح أقل بكثير من المعدلات اللازمة للقضاء على الفقر، وإذ تكرر تأكيد تزايد صعوبة تقديم المساعدة إلى من تُركوا خلف الركب، لا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية وفي أوضاع هشة،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهه وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها؛ وإذ تؤكد

من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تلاحظ مع القلق أن الآثار الطويلة الأجل لجائحة كوفيد-19 والتوترات الجغرافية السياسية والنزاعات ما زالت تشكل تحديا خطيرا أمام تحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الفقر بحلول عام 2030، مما يجعل طريق تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027) والوفاء بتعهد العالم بعدم ترك أحد خلف الركب والسعي إلى الوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب محفوفا بتحديات شديدة، حيث يقدر أن حوالي 692 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع في عام 2024،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أن معظم الناس الذين يعيشون في فقر مدقع هم من الأطفال، الذين هم مرتين أكثر عرضة من الكبار للمعاناة من الفقر المدقع، على الرغم من أنهم يشكلون أقل من ثلث مجموع عدد السكان،

وإذ تشدد على أنّ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027) حول موضوع "التعجيل باتخاذ إجراءات عالمية من أجل عالم خال من الفقر" يكتسي أهمية في الحفاظ على الزخم الناجم عن تنفيذ العقد الثاني للقضاء على الفقر، وفي التأكد من أنّ الأسواق تعمل بشكل أفضل لصالح من يعيشون في فقر،

إذ تؤكد من جديد أن تغير المناخ يشكل أحد أكبر التحديات في عصرنا الراهن وأن آثاره الضارة تقوض قدرة كافة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة، وأن الزيادات في درجة حرارة الأرض وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات وفقدان التنوع البيولوجي وغير ذلك من الآثار المترتبة على تغير المناخ عوامل تؤثر بشكل خطير على المناطق الساحلية والبلدان الساحلية الواطئة، بما في ذلك كثير من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن الخطر بات يهدد بقاء العديد من المجتمعات ونظم الدعم البيولوجية في الكوكب، الأمر الذي يزيد من تهديد الأمن الغذائي والجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة للحفاظ على المكاسب الإنمائية التي تحققت في العقود الأخيرة وصونها والإبقاء عليها،

وإذ تحث جميع البلدان على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[10] والانضمام إليها، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، وإذ تشجع الأطراف على استعراض تنفيذها، والالتزام بجعل الاتفاقية أداة فعالة لردع الفساد والرشوة وكشفهما ومنعهما ومكافحتهما، ومقاضاة المتورطين في أنشطة الفساد، واسترداد الأصول المسروقة وإعادتها إلى بلدانها الأصلية، حسب الاقتضاء، وإذ تشجع المجتمع الدولي على استحداث ممارسات جيدة فيما يتعلق بإعادة الأصول، وإذ تعرب عن دعمها لمبادرة استرداد الأصول المسروقة التي وضعتها الأمم المتحدة والبنك الدولي، وغيرها من المبادرات الدولية التي تدعم استرداد الأصول المسروقة،

(10) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2349, No. 42146.

وإذ تحث على تحديث الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الفساد والتصديق عليها، وإذ تسعى إلى القضاء على الملاذات الآمنة التي تخلق حوافز لنقل الأصول المسروقة إلى الخارج وللتدفقات المالية غير المشروعة،

وإذ تلتزم بالعمل على تعزيز الأطر التنظيمية على جميع المستويات لزيادة مستوى الشفافية والمساءلة بدرجة أكبر في المؤسسات المالية وفي قطاع الشركات، وكذلك في الإدارات العامة، وبتعزيز التعاون الدولي والمؤسسات الوطنية من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،

وإذ تسلّم بأهمية دعم البلدان لتسريع جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وإلى تعزيز تمكين الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن فيهم النساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون واللاجئون والنازحون داخليا،

وإذ تؤكد من جديد الإعلانات السياسية الصادرة عن الاجتماعات الرفيعة المستوى المعنية بالصحة المعقودة برعاية الجمعية العامة خلال الدورة الثامنة والسبعين[11] بوصفها جهودا لإبراز أهمية الصحة بين المسائل التي تحظى باهتمام سياسي رفيع المستوى، وإذ تسلم بأن احترام حق الإنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية وبناء نظم صحية وطنية منصفة أمران أساسيان لتحقيق التغطية الصحية الشاملة وبناء وسائل الوقاية من الجوائح وغيرها من حالات الطوارئ الصحية والتأهب لها والتعامل معها، والقضاء على الأوبئة مثل السل، بما يسهم بالتالي في القضاء على الفقر،

وإذ تشدد على أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الأساسية عن تعزيز التغطية الصحية للجميع التي تشمل إمكانية حصول الجميع بشكل منصف على خدمات صحية ذات نوعية جيدة وتضمن تقديم الخدمات الجيدة النوعية بأسعار معقولة، وخصوصا من خلال آليات الرعاية الصحية الأولية والحماية الاجتماعية، بدعمٍ من التعاون الدولي المعزَّز وبغية توفير إمكانية حصول الجميع على الخدمات الصحية، بما يشمل أولئك الذين يعيشون أوضاعا هشّة، وإذ تشدد أيضا على أن الكوارث وحالات تفشي الأمراض تؤثر على النساء والأطفال بوجه خاص،

وإذ ترحب بالإعلان عن إنشاء التحالف العالمي ضد الجوع والفقر، وتشدد على أهمية تضافر الجهود العالمية للتصدي للتحديات المشتركة المتمثلة في الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الاجتماعية،

وإذ تسلّم بالدور الأساسي لحشد الموارد المالية وغير المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي والاستخدام الفعال لتلك الموارد، وبأهمية اتّساق السياسات والعمل بنهج منسّق تشارك فيه كل الأطراف الفاعلة على جميع المستويات من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما خطة عام 2030 التي تستند إلى ما لم يتحقق من الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد أن السياسات العامة ومسألتي تعبئة الموارد المحلية واستخدامها بصورة فعالة، المؤكّدتين بمبدأ المسؤولية الوطنية، تمثل لجميع البلدان أمراً بالغ الأهمية في السعي المشترك لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإذ تسلّم بأن الموارد المحلية تتولد أولا وقبل كل شيء من خلال النمو الاقتصادي الذي تدعمه بيئة مؤاتية على جميع المستويات، بما يشمل وجود نظم ضريبية

(11) القرار 3/78، المرفق، والقرار 4/78، المرفق، والقرار 5/78، المرفق، والقرار 2/79، المرفق.

تؤدي مهامها جيدا وتتسم بالكفاءة والشفافية، وإذ تقر بالدور الهام الذي تستطيع الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص، الاضطلاع به في توفير الاستثمارات الجديدة وإيجاد فرص العمل وتمويل التنمية،

وإذ تؤكد من جديد أن المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت تشكل مصدرا مهما من مصادر تمويل التنمية في البلدان النامية،

وإذ تشدد على الدور الأساسي للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في إطار استراتيجية شاملة لإحداث تحول اقتصادي هيكلي في مجالي القضاء على الفقر ودعم النمو الاقتصادي المطرد، ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية،

وإذ تحيط علما بالعمل المنجز في إطار خطة العمل المشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة من أجل القضاء على الفقر، الذي ينسّق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في مساندة الدول الأعضاء من خلال تقديم المشورة والدعم البرنامجي، ويشارك فيه أكثر من 21 وكالة وصندوقا وبرنامجا ولجنة إقليمية، وإذ تشجع على مواءمة ذلك العمل مع تنفيذ خطة عام 2030،

وإذ تؤكد الأولوية والضرورة الملحة اللتين أولاهما رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر، بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، على نحو ما أعرب عنه في الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام[12] الذي يستعرض التقدم المحرز مؤخرا في تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)، ويقيّم التقدم المحرز والثغرات والتحديات التي ظهرت على طريق القضاء على الفقر والأثر الناجم عن جائحة كوفيد-19، ويقدم موجزا لعمل منظومة الأمم المتحدة في سبيل تنفيذ خطة العمل المشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة للقضاء على الفقر، ويعرض توصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة؛

2 - ***تسلّم*** بأهمية تعزيز القدرات الإحصائية ونُظم الرصد على الصعيد الوطني من أجل ضمان إمكانية الوصول إلى بيانات عالية الجودة ومتاحة في الوقت المناسب وموثوق بها ومصنفة حسب الدخل ونوع الجنس والسن والانتماء العرقي والإثني والوضع من حيث الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي وسائر ما يتصل بذلك من خصائص في السياقات الوطنية، وتسخير الشراكات وتعزيز التبادل العالمي للأفكار والخبرات، وعرض مبادرات واستراتيجيات مبتكرة وفعالة للقضاء على الفقر والحد من أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها وإيجاد فرص العمل اللائق للجميع؛

3 - ***تؤكد من جديد*** أن الهدف المتوخى من العقد الثالث هو الحفاظ على الزخم الذي ولّده تنفيذ العقد الثاني، والعمل بطريقة فعالة ومنسقة على دعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030[13] وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، ولا سيّما الهدف 1، وغايتها المنشودة المتمثلة في عدم ترك أي أحد خلف الركب والوصول أولا إلى مَن هم أشدّ تخلفا عن الركب، إلى جانب الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا؛

(12) A/79/246.

(13) القرار 1/70.

4 - ***تؤكد من جديد أيضا*** ضرورة أن يتحمل كل بلد في المقام الأول المسؤولية عن تحقيق تنميته المستدامة، وأنه لا مغالاة في تأكيد دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتسلّم بضرورة تكملة الجهود الوطنية الفعالة المتزايدة ببرامج وتدابير وسياسات دولية عملية فعالة داعمة ترمي إلى إتاحة مزيد من فرص التنمية للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام استراتيجيات تولي المسؤولية الوطنية والسيادة الوطنية؛

5 - ***تلاحظ مع القلق*** أن العالم ككل لا يسير على الطريق نحو القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030، وتؤكد العزم على القضاء على الفقر المدقع لدى جميع السكان في كل مكان، والجهود الرامية إلى تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وفقا للتعاريف الوطنية، بمقدار النصف على الأقل؛

6 - ***تعرب عن قلقها البالغ*** لأنه، على الرغم من إحراز تقدم في الحد من الفقر، فإن هذا التقدم لا يزال متفاوتا ولا يزال 1,1 بليون شخص في 110 بلدان نامية يعيشون في حالة من الفقر المتعدد الأبعاد، وهو عدد ما زال كبيرا ومرتفعا بصورة غير مقبولة، كما لا تزال مستويات عدم المساواة في الدخل والثروة والفرص مرتفعةً أو متزايدة داخل العديد من البلدان وفيما بينها، وما زالت أبعاد الفقر والحرمان غير المتّصلة بالدخل، من قبيل إمكانية الحصول على التعليم الجيد أو الخدمات الصحية الأساسية على نحو يشمل الجميع ويتسم بالمساواة، والفقر النسبي تشكل شواغل كبيرة؛

7 - ***ترحب*** بالإعلان السياسي الذي اعتمده المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود برعاية الجمعية العامة (مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة)[(14)]، والذي عقد هذا العام في نيويورك في 18 و 19 أيلول/سبتمبر 2023، وتحث على اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لضمان تنفيذه بالكامل؛

8 - ***تسلّم*** بأن جائحة كوفيد-19 تتيح، رغم آثارها المدمرة، فرصة لوضع سياسات للتعافي على نحو صَلب ومستدام وشامل للجميع، بطرق منها تشجيع الاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، وفرص العمل اللائق، بما في ذلك فرص العمل المستدامة، والتغطية الصحية الشاملة والتعليم الجيد ونظم الحماية الاجتماعية بهدف القضاء على الفقر، وحماية الناس الذين يعيشون في أوضاع هشة، والحد من أوجه عدم المساواة، وإنقاذ المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، بدعم من الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وتحيط علما في هذا السياق بعقد المناسبة الرفيعة المستوى بشأن تسخير فرص العمل والحماية الاجتماعية للقضاء على الفقر بدعوة من الأمين العام، ومؤتمر القمة المعني بتحقيق تحوُّل في التعليم المعقود في أيلول/سبتمبر 2022 وبمؤتمره التمهيدي المعقود في باريس، وبوقفة تقييم نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية بعد مرور سنتين على انعقاده، المعقودة في روما، وباتفاق طوكيو للتغذية العالمية من أجل النمو المنبثق عن مؤتمر قمة طوكيو للتغذية من أجل النمو،

9 - ***تهيب*** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ومنها الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، أن تعمل، وفقا لولاياتها، على مواصلة إيلاء الأولوية العليا للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، والتعجيل باتخاذ تدابير شاملة ومحددة الأهداف لمعالجة الأسباب الجذرية والتحديات التي ينطوي عليها الفقر، بجميع أشكاله وأبعاده،

(14) القرار 1/78، المرفق.

بما في ذلك الفقر المدقع والجوع وجميع أشكال سوء التغذية، لما لهذه العوامل من آثار سلبية في التنمية المستدامة، وذلك باتباع استراتيجيات متكاملة منسقة متماسكة على جميع المستويات، وفقا لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وتهيب بالبلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف وغيرها من الجهات الإنمائية الشريكة التي بوسعها دعم الجهود الوطنية الفعالة التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد أن تفعل ذلك من خلال توفير موارد مالية يمكن التنبؤ بها وتقديم المساعدة التقنية على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف؛

10 - ***تهيب أيضا*** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء، أن يواصل جهوده الطموحة سعيا لاتباع نُهُج اجتماعية واقتصادية مستدامة تكون أكثر شمولا وإنصافا وتوازنا واستقرارا وتوجها نحو التنمية للتغلب على الفقر، وبالنظر إلى أن جميع أشكال عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين وعدم المساواة داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان، تؤدي إلى استفحال الفقر، فإنها تشدد على أهمية التحول الهيكلي المفضي إلى التصنيع الشامل للجميع والمستدام، على نحو يسهم في توفير فرص العمل والحد من الفقر، والاستثمار في الزراعة المستدامة، وتطوير البنى التحتية الجيدة النوعية والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على سبل الوصول العادل للجميع وبتكلفة معقولة، وتعزيز الترابط وتحقيق هدف توفير الطاقة، وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية، فضلا عن النهوض بفرص العمل اللائق في الاقتصاد الريفي، وتحسين فرص الحصول على التعليم الجيد، وتحسين جودة خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك من خلال إسراع خطى التحول نحو الإنصاف في الحصول على التغطية الصحية الشاملة، وتوفير السكن الآمن بتكلفة ميسورة للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، والاعتراف بحصة المرأة غير المتناسبة في العمل غير المدفوع الأجر وتقييمها وتقليلها وإعادة توزيعها، وتوسيع نطاق توفير الحماية الاجتماعية، والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، ومكافحة اللامساواة داخل البلدان وفيما بينها والاستبعاد الاجتماعي، ولا سيما استبعاد أولئك الأكثر تخلّفا عن الركب؛

11 - ***تسلّم*** بأن الحد من الفقر يتطلب أيضا زيادة القدرة الإنتاجية على نحو مستدام، وتشير في هذا الصدد إلى خطة عام 2030، وتسلّم بما يمكن أن يقدمه النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي من إسهام في الحد من الفقر في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال زيادة الإنتاجية وتوفير قوة عاملة متعلمة وتنعم بصحة جيدة، وتسلّم في هذا الصدد بأهمية تعزيز التعاون، عبر سبل منها النظر في التوسّع في تخصيص الوسائل اللازمة للتنفيذ، مثل التمويل وعمليات نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها وبناء القدرات، تحقيقاً لجملة أمور منها الإسراع بوتيرة التصنيع والتحول الرقمي الشاملين والمستدامين والتوسّع في إنتاج اللقاحات والمعدات الطبية والسلع الزراعية والصناعية وتعزيز قطاع الخدمات، بغية تحقيق قدر أكبر من التنويع الاقتصادي ومن التطوّر والابتكار في مجال التكنولوجيا، مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز أسواق العمل الشاملة للجميع، إضافة إلى خلق فرص العمل اللائق والازدهار، وتوليد الموارد الضريبية لتنفيذ وتعزيز السياسات العامة الاقتصادية الشاملة للجميع من أجل مكافحة أوجه عدم المساواة والقضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، حتى لا يُترك أحد خلف الركب؛

12 - ***تسلّم أيضا*** بالضرورة الملحة للتصدي للفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، والجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، وهو ما سيؤدي إلى تحقيق مكاسب جمّة على صعيد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة برمّتها، وتشجع المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الدولي وتكريس الموارد

لتنمية المناطق الريفية والحضرية والزراعة ومصائد الأسماك المستدامة، ولدعم صغار المزارعين، بمن فيهم المزارعات، والرعاة والصيادين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا؛

13 - ***تدعو*** جميع الأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة، بما في ذلك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، إلى تبادل الممارسات الجيدة المتعلقة بالبرامج والسياسات التي تتصدى لأشكال اللامساواة تحقيقا لمنفعة من يعيشون في فقر مدقع، وتعزز مشاركتهم بصورة نشطة في تصميم وتنفيذ تلك البرامج والسياسات بهدف تحقيق خطة عام 2030؛

14 - ***ترحب*** بما يقدمه التعاون بين بلدان الجنوب من مساهمات في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتشير في هذا الصدد إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عُقد في بوينس آيرس في الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس 2019 وبوثيقته الختامية[15]، وتؤكد من جديد أن التعاون بين بلدان الجنوب يشكل عنصرا مهما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية باعتباره مكمّلا للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلا عنه، وتسلّم بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يسهمان في تنفيذ خطة عام 2030 وفي تحقيق الهدف الشامل المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وتلتزم مجددا بتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كوسيلة لتسخير التجارب والخبرات ذات الصلة لخدمة التعاون الإنمائي؛

15 - ***تشدد*** على أهمية النتيجة التي تم الخروج بها من عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر والمتمثلة في تعزيز ودعم إدماج عنصري العمل اللائق والقضاء على الفقر في السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية والدولية، مع التركيز بوجه خاص على أولئك الذين يواجهون خطر التخلُّف عن الركب، وذلك عن طريق جملة أمور منها تنفيذ التدابير الرامية إلى تحويل العمالة إلى عمالة رسمية، والنظر في بدء العمل بنظام الحد الأدنى للأجور أو تعزيزه، وضمان احترام حرية تكوين الجمعيات والحق في التفاوض الجماعي، ومكافحة جميع أشكال التمييز في التوظيف، وإنهاء عمل الأطفال والعمل القسري، بما في ذلك في مجال الزراعة وفي المناطق الريفية؛

16 - ***تلاحظ مع القلق*** استمرار ارتفاع معدلات البطالة ونقص التشغيل، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 191 مليون شخص على الصعيد العالمي في عام 2024، وتسلّم بأن توفير العمل اللائق للجميع ما زال أحد أفضل السبل للخروج من دوامة الفقر، وتدعو في هذا الصدد البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والشركاء الآخرين في التنمية إلى مواصلة مساعدة الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، على اعتماد سياسات تتماشى مع الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته الثامنة والتسعين، وتحيط علما مع التقدير بمبادرة المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل، التي أعلن عنها الأمين العام بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية؛

17 - ***تسلّم*** بأن الحصول على تعليم جيد يشمل الجميع ويتسم بالمساواة له آثار بعيدة المدى على الفقر ومصايد الفقر المتوارثة بين الأجيال، وتشدد على الحاجة إلى زيادة الاستثمار في رأس المال البشري من أجل تعزيز ميزة العمال النسبية القائمة على الأجور وتمكين الناس، بمن فيهم من يعيشون في أوضاع هشة، من تحقيق إمكاناتهم، ومن أجل تيسير التحول الهيكلي للاقتصادات النامية عن طريق الاستثمار

(15) القرار 291/73، المرفق.

في التغطية الصحية الشاملة الميسورة التكلفة، التعليم والتدريب الجيدين المتيسِّرين للجميع، بما يشمل التدريب على المهارات الرقمية، وإيجاد فرص العمل اللائق، ولا سيما للشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة؛

18 - ***تلاحظ مع القلق*** أنه منذ ظهور الجائحة، تضرّر من غلق المؤسسات التعليمية أكثر من 1,6 بليون من الأطفال والشباب، حيث يتوقع أن يكون عدد من تركوا المدرسة من الأطفال والشباب المتراوحة أعمارهم بين 6 سنوات و 18 سنة في العالم قد بلغ 249 مليون في عام 2023، مع ما يترتب من أثر غير متناسب على الفتيات والنساء، وأشد الناس فقرا ومن هم في أوضاع هشة، وتسلّم في هذا الصدد بالحاجة إلى استثمارات كبرى تُنفق بفعالية لتحسين نوعية التعلم وفرص الحصول على التعليم، ولتمكين الملايين من الناس من اكتساب المهارات اللازمة للعمل اللائق، وتحيط علما مع التقدير بتقرير اللجنة الدولية المعنية بتمويل الفرص التعليمية في العالم، وبالتوصيات الواردة فيه، حسب الاقتضاء؛

19 - ***تشجع*** المجتمع الدولي على دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، والفقراء والأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة بالصيغة التي حددتها خطة عام 2030 التي تستند إلى إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية وتُعنى بما لم يتحقق منها، وتحسين النظم الضريبية وسبل الحصول على الخدمات المالية، بما في ذلك تيسير التمويل البالغ الصغر والائتمانات بتكلفة ميسورة، وإزالة العوائق التي تحول دون الاستفادة من الفرص، وتعزيز القدرات المنتجة ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، والتشجيع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والنهوض بنموها، وتنمية الزراعة المستدامة وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، مع التركيز على الدور الهام الذي تؤديه الجهود الوطنية الرامية إلى الانتقال بالعمال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مسترشدة في ذلك، حسب الاقتضاء، بتوصية منظمة العمل الدولية لعام 2015 بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم (رقم 204)، مع بذل جهود إضافية على الصعيد الوطني لوضع سياسات اجتماعية فعالة، بما في ذلك توفير الحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية، وتحيط علما في هذا الصدد بتوصية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية لعام 2012 (رقم 202)؛

20 - ***تسلّم*** بأن التنمية الصناعية والقدرات الإنتاجية أمران حيويان للتحول الهيكلي والنمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، وتشجع المجتمع الدولي في هذا الصدد على مساعدة البلدان النامية على تعزيز التنمية الصناعية والتحول الرقمي والابتكار وتقوية القدرات الإنتاجية، وعلى دعم البلدان النامية بالموارد المالية الكافية، واحترام الحيز الوطني للسياسات من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستمر ومستدام وشامل للجميع، مع مواصلة الامتثال للقواعد والتعهدات الدولية ذات الصلة، واتخاذ تدابير فعالة للدعم الدولي، ولا سيما في مجالي نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها وإدارة الديون؛

21 - ***تلتزم*** بالترويج لتطبيق نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يكون مبنيا على القواعد ويتسم بعدم التمييز والانفتاح والعدل والشمول والإنصاف والشفافية، وتقوم منظمة التجارة العالمية بدور محوري فيه، فضلا عن التحرير الحقيقي للتجارة، وتؤكد أن النظام التجاري المتعدد الأطراف ينبغي أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وأن يوفر حيزا سياساتيا للأهداف الإنمائية الوطنية والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، بما يتسق مع القواعد الدولية ذات الصلة والتزامات البلدان، وأن يعزز النمو القائم على التصدير في البلدان النامية بوسائل منها إتاحة فرص الوصول التجاري للبلدان النامية بشروط تفضيلية، ومنح معاملة

خاصة وتفاضلية موجهة تلبّي الاحتياجات الإنمائية لفرادى البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا، وإزالة الحواجز التجارية التي لا تتسق مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية؛

22 - ***تشجع*** المجتمع الدولي على تعزيز التعاون في مجال الأمن الغذائي وأمن الطاقة، مع الإشارة إلى احتمال أن تكون هناك حاجة إلى مزيد من المساعدة الدولية والتعاون الدولي في توزيع الأغذية على البلدان المحتاجة، لتجنب تكرار الهفوات التي شابت توزيع اللقاحات المضادة لكوفيد-19، وتشدد على الحاجة الملحة إلى تصحيح أي تدابير مشوهة للتجارة لا تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية في الأسواق الزراعية العالمية، والإسهام في تيسير فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق، وفي الجهود الرامية إلى تجنب حدوث أزمة غذائية عن طريق ضمان حصول المستهلكين على أنماط غذائية صحية بأسعار معقولة، ولا سيما في الاقتصادات المنخفضة الدخل واقتصادات الأسواق الناشئة؛

23 - ***تؤكد من جديد*** أن الحماية الاجتماعية قد أثبتت فعاليتها في الحد من الفقر وعدم المساواة، بما في ذلك برامج الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات والتحويلات النقدية، بيد أن التغطية لا تزال منخفضة للغاية في البلدان التي توجد فيها أعلى معدلات الفقر، وتؤكد من جديد أيضا أن الاستثمار والابتكار في القطاع الاجتماعي، ولا سيما في مجالي التعليم والصحة، يسهمان في تخفيف وطأة الفقر والحد من مظاهر عدم المساواة، ويعززان تنمية الموارد البشرية، وتشدد على أهمية التأكد من أن نظم وتدابير الحماية الاجتماعية للجميع، بما في ذلك الحدود الدنيا، تتسق مع استراتيجيات التنمية الوطنية، وضمان حسن تصميمها وكفاءة عملها وتجاوبها مع الصدمات واستدامتها في الأجل الطويل؛

24 - ***تؤكد*** أهمية اتخاذ تدابير شاملة ومحددة الأهداف للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وتنفيذ نظم وتدابير الحماية الاجتماعية المناسبة على الصعيد الوطني للجميع، بما في ذلك وضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية، وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والذين يعيشون في أوضاع هشة، وتشجع الدول الأعضاء على مواصلة وضع وتنفيذ حدود دنيا للحماية الاجتماعية استنادا إلى الأولويات الوطنية، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال وكبار السن والشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي والأشخاص ذوي الإعاقة؛

25 - ***تؤكد من جديد*** التزامها بتبني التنوع في المدن والمستوطنات البشرية، وبتعزيز التماسك الاجتماعي والحوار والتفاهم بين الثقافات، والتسامح والاحترام المتبادل، والمساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات، والابتكار، ومباشرة الأعمال الحرة، والشمولية، والهوية والسلامة، وكرامة جميع الناس، وبتعزيز الظروف المؤاتية للعيش، وإقامة اقتصاد حضري نابض بالحياة، وباتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة إسهام المؤسسات المحلية في تعزيز التعددية والتعايش السلمي في مجتمعات متزايدة التنوع والتعدد الثقافي؛

26 - ***تعترف*** بأن إرساء إدارة رشيدة على الصعيدين الوطني والدولي وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع ومطرد ومنصف، بالاستناد إلى توفير العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع، والإدماج الاجتماعي، وزيادة الإنتاجية، وتهيئة بيئة مؤاتية، بما في ذلك الاستثمار من القطاعين العام والخاص والشراكة بينهما ضمن طائفة واسعة من المجالات ومباشرة الأعمال الحرة، متطلبات ضرورية للقضاء على الفقر ولتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة، وللارتقاء بالظروف المعيشية، وبأن المبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات لها دور مهم في زيادة أثر الاستثمار العام والخاص إلى أقصى حد ممكن؛

27 - ***تؤكد*** أهمية استخدام المؤشرات المتعددة الأبعاد ووضع مقاييس شفافة لقياس التقدم المحرز على درب التنمية المستدامة تكون مكملة لمقياس الناتج المحلي الإجمالي، وذلك للإحاطة فعليا بالواقع الذي يعيشه السكان في جميع البلدان النامية، والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، والحد من أوجه عدم المساواة في كل مكان وفقا لخطة عام 2030، وتشجع منظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم البلدان النامية في تنمية القدرات في مجالات من قبيل إقامة نُظُم إحصائية وطنية، وجمع البيانات وتحليلها وتصنيفها، ووضع السياسات، وتعميم أهداف التنمية المستدامة في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

28 - ***تسلّم*** بأن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية مرتهن بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لكوكب الأرض، وتؤكد أهمية حفظ المحيطات والبحار وموارد مياه الشرب والغابات والجبال والأراضي الجافة واستخدامها استخداما مستداما، وحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والحياة البرية، فضلا عن تشجيع السياحة المستدامة، والتصدي لندرة المياه وتلوثها، وتدعيم التعاون على مكافحة التصحر والعواصف الرملية وتدهور الأراضي والتربة والجفاف، وتعزيز القدرة على التحمل والحد من مخاطر الكوارث، والتصدي بحزم لخطر تغير المناخ وتدهور البيئة، وتنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة[16]؛

29 - ***تسلّم أيضا*** بأن النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمطرد والمنصف أمر لا غنى عنه للقضاء على الفقر والجوع، وبخاصة في البلدان النامية، وتؤكد ضرورة تكملة الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد بتهيئة بيئة دولية مؤاتية وبكفالة قدر أكبر من الاتساق بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية على جميع المستويات؛

30 - ***تؤكد*** أهمية وضع سياسات وإجراءات لا تكتفي بمراعاة الاعتبارات الجنسانية وإنما تسعى سعيا حثيثا إلى تحقيق هدف المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وكذلك معالجة القضايا الهيكلية الأطول أجلا، بما في ذلك العراقيل الهيكلية التي تواجهها المرأة باعتبارها عنصرا فاعلا في الحياة الاقتصادية، وإزالة أي حواجز تمنع المرأة من المشاركة الكاملة في الاقتصاد، من خلال القيام بعدد من الأمور منها الإصلاحات التشريعية والإدارية، حسب الاقتضاء، لمنح المرأة حقوقا متساوية مع الرجل في صنع القرارات الاجتماعية السياسية والاقتصادية وفي الحصول على الموارد الاقتصادية وتعزيز التوفيق بين العمل والمسؤوليات الأسرية بطرق منها إجازة الأمومة المدفوعة الأجر والإجازة الوالدية والاعتراف بالأعباء المفرطة التي تتحملها المرأة في إطار العمل غير المأجور وتقييمها وتقليلها وإعادة توزيعها، بما في ذلك الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية، وتشجع القطاع الخاص على المساهمة، وفقا للتشريعات الوطنية، في النهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال السعي لكفالة حصول المرأة على العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق، ومساواتها مع الرجل في الأجر عن العمل المتساوي أو العمل المتساوي القيمة، وتحقيق المساواة في الفرص المتاحة، وحماية المرأة من التمييز وسوء المعاملة في أماكن العمل، وتشدد على أن الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يزيد زيادة كبيرة على الصعيد العالمي إذا تمكّن كل بلد من تحقيق المساواة بين الجنسين وزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل الرسمية؛

(16) A/CONF.216/5، المرفق.

31 - ***تشدد*** على الإشارة الواردة في خطة عام 2030 المتعلقة بضرورة كفالة حشد موارد مالية وغير مالية كبيرة من مصادر متنوعة، بسبل منها التعاون الإنمائي المعزّز، وكذلك التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والمشترك بين الأقاليم، وذلك بغية تزويد كل البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده؛

32 - ***تؤكد*** على أن تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر يتوقفان أيضا على مدى قدرة البلدان واستعدادها لتعبئة الموارد المحلية على نحو فعال واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية واستخدام هذه المساعدة بفعالية وتسهيل نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها إلى البلدان النامية، وتؤكد أيضا على أنّ إيجاد حلّ لحالات عدم القدرة على تحمل الديون يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فيما أصبحت التحويلات، التي ينبغي تقليص تكاليف معاملاتها، تشكل مصدرا هاما للدخل والتمويل للاقتصادات المستقبِلة وتقدّم مساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛

33 - ***ترحب*** بتزايد الجهود المبذولة لتحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها في التنمية، وتنوه بمنتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتلاحظ المبادرات الأخرى، من قبيل عقد المنتديين الرفيعي المستوى المعنيين بفعالية المعونة اللذين أصدرا، في جملة أمور، إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا[17] وشراكة بوسان من أجل التعاون الإنمائي الفعال التي تسهم بشكل مجد في جهود البلدان التي التزمت بها، بوسائل منها تنفيذ مبادئها الأساسية، وتضع في اعتبارها أنه لا توجد صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات من شأنها أن تضمن فعالية المساعدة وأنه لا بد من مراعاة الأوضاع الخاصة لكل بلد على حدة مراعاة تامة؛

34 - ***تسلّم*** بأن تعبئة الموارد المحلية، المؤكدة بمبدأ المسؤولية الوطنية والمدعومة بالمساعدة الدولية، حسب الاقتضاء، سوف تكتسي أهمية حاسمة في تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة؛

35 - ***تشدد*** على أن للتمويل العام الدولي دورا مهما في تكملة جهود البلدان من أجل تعبئة الموارد العامة على الصعيد المحلي، ولا سيما في البلدان الأفقر والأشد ضعفاً التي تعاني من قلة الموارد المحلية؛

36 - ***تؤكد من جديد*** أن إصلاح الهيكل المالي الدولي خطوة مهمة نحو زيادة الثقة في النظام المتعدد الأطراف، وتثني على جهود الإصلاح الجارية، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات أكثر إلحاحا وطموحا لكفالة جعل الهيكل المالي الدولي أكثر كفاءة وإنصافا وملائما لعالم اليوم ومتجاوبا مع التحديات التي تواجه البلدان النامية في سبيل سد الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة، وتؤكد أن إصلاح الهيكل المالي الدولي ينبغي أن يضع خطة عام 2030 في صميمه، مع التزام ثابت بالاستثمار في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده؛

37 - ***تسلّم*** بأنّ الأعمال التجارية والأعمال الحرة والاستثمارات والابتكارات الخاصة هي محركات رئيسية للإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل للجميع وفرص العمل، وبأن تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب استقرار النظام المالي الدولي، هي عناصر

(17) A/63/539، المرفق.

حيوية مكملة للجهود الإنمائية الوطنية، وتسلّم أيضا بأن هناك مجالاً لمزيد من العمل من أجل إيجاد مناخ للأعمال التجارية والاستثمار دعماً للتنمية المستدامة، يتسم بالتنافسية ويكون قادراً على اجتذاب استثمارات القطاع الخاص ومشاركته، وتشجع على حدوث زيادة في حجم ونوعية الاستثمار المباشر الأجنبي الموجه إلى البلدان النامية كافة، ولا سيما زيادة اتساق هذا النوع من الاستثمار مع أهداف التنمية المستدامة وتنويعه وإضفاء الطابع الطويل الأجل عليه؛

38 - ***تلاحظ*** أن التمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، من وظائفه الهامة تحفيز تعبئة موارد إضافية من مصادر أخرى، عامة وخاصة، وعن طريق أدوات مصممة بشكل مناسب لتقاسم المخاطر، بما في ذلك المشاركة في الاستثمارات والشراكات والضمانات بين القطاعين العام والخاص، وتلاحظ أيضا أن بإمكانه أن يدعم تحسين تحصيل الضرائب ويساعد في تهيئة بيئات محلية مؤاتية وتوفير الخدمات العامة الأساسية، وأن يُستخدم أيضا في إيجاد المزيد من الأموال عن طريق التمويل المختلط أو الجماعي وتخفيف المخاطر، ولا سيما الاستثمارات في البنى التحتية وغيرها من الاستثمارات التي تدعم تنمية القطاع الخاص؛

39 - ***تؤكد*** أهمية حشد المزيد من الدعم المحلي للوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، بسبل منها زيادة الوعي العام وتوفير البيانات المصنفة المتعلقة بفعالية المعونة وتحقيق نتائج ملموسة، وتشجع البلدان الشريكة على الاستفادة مما أُحرز من تقدم في كفالة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية استخداما فعالا لتساعد في تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية، وتشجع أيضا على نشر خطط استشرافية تزيد من وضوح التعاون الإنمائي المستقبلي وشفافيته وإمكانية التنبؤ به، وذلك وفقا لعمليات تخصيص الموارد في الميزانيات الوطنية، وتحث البلدان على تتبع عمليات تخصيص الموارد للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة، والإبلاغ عن ذلك؛

40 - ***تدعو*** المجتمع الدولي إلى ضمان أن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية والدعم المقدم فيما يتعلق بالقدرات المالية مُحدَّدَي الأهداف ومُعزَّزَين لصالح البلدان النامية، وإلى زيادة الاستثمار في القطاع الرقمي وقطاع الرعاية، وفرص العمل الجيدة، والبنى التحتية الموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود، على أن يشمل ذلك الرقمنة وجمع البيانات وطرق التجارة، بهدف القضاء على الفقر المدقع وإحراز تقدم مطرد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

41 - ***ترحب*** بأنه، وفقا لبيانات عام 2023، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 1,8 في المائة بالقيم الحقيقية اعتبارا من عام 2022 وزاد صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية (من بلد إلى آخر) إلى أقل البلدان نموا بالقيم الحقيقية بنسبة 3 في المائة في عام 2023 مقارنة بعام 2022، ولكنها تعرب عن قلقها لأن المساعدة الإنمائية الرسمية كان متوسطها 0,37 في المائة من مجموع الدخل القومي الإجمالي للمانحين، أي أقل من الالتزام البالغ 0,7 في المائة، وتكرر تأكيد أن الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لا يزال أمرا حاسما، وأن المساعدة الإنمائية الرسمية، بالنسبة للعديد من أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، لا تزال أكبر مصدر للتمويل الخارجي، وتؤكد بالتالي أهمية الالتزامات التي قطعها العديد من البلدان المتقدمة النمو على نفسها بتحقيق الهدف الوطني المتمثل في تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية وتخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 و 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي

للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتحث البلدان المتقدمة النمو على توسيع نطاق التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وعلى الوفاء بها؛

42 - ***تشجع*** جميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، حسب الاقتضاء، على تعزيز تمويل الأمم المتحدة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، عن طريق التبرعات المقدمة للصناديق المتعلقة بمكافحة الفقر القائمة على نطاق المنظومة؛

43 - ***ترحب*** بالعمل الذي تضطلع به حاليا مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة لدعم تنفيذ العقد الثالث، وتقر بأن القضاء على الفقر يمثل تحديا معقدا، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية في إطار ما تبذله من جهود للتعجيل بالقضاء على الفقر وتنفيذ العقد الثالث بصورة فعالة، وضرورة أن تتحرك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية انطلاقا من الأولويات الوطنية، بما في ذلك من خلال إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، على أن تظل تنمية القدرات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية في البلدان النامية أحد المجالات الرئيسية التي يتعين التركيز عليها، وأن تعمل بطريقة متكاملة ومنسقة ومتماسكة، من خلال برامج ومشاريع إنمائية تُعنى بالقضاء على الفقر باعتباره الهدف الأساسي، في حدود ولاية كل منها، وذلك لضمان عدم فقدان المكاسب التي تحققت، وأن تستفيد بالكامل من الركائز المترابطة التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والتي يعزز كل منها الآخر، وتشجع على اتباع استراتيجيات متنوعة؛

44 - ***تهيب*** بالمجتمع الدولي منح الأولوية لمعالجة آثار الكوارث الطبيعية وتغير المناخ والنزاعات وحالات تفشي الأمراض الكبرى، التي تعوق بشدة الجهود المبذولة من أجل القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة، ولا سيما في البلدان النامية؛

45 - ***تهيب أيضا*** بالمجتمع الدولي أن يعجل بالإجراءات الرامية إلى القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، وإلى ضمان إعمال حق الجميع في الحصول على الغذاء الكافي، بسبل منها الحصول على أغذية كافية ومأمونة ومغذية على مدار السنة، وتعزيز الزراعة والمنظومات الغذائية المستدامتين والقادرتين على الصمود، فضلا عن الأنماط الغذائية المأمونة والمغذية والصحية؛

46 - ***تدرك*** أهمية معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، إضافة إلى التحديات الخاصة الماثلة أمام كثير من البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، ولذلك، تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة أن تكفل القيام، على نحو ملائم، بمراعاة وتلبية هذه الاحتياجات الإنمائية المتنوعة والمحددة، بطريقة مصممة خصيصا لها، في استراتيجياتها وسياساتها ذات الصلة بهدف تعزيز الأخذ بنهج متسق وشامل إزاء فرادى البلدان؛

47 - ***ترحب*** بالاحتفال الثاني والثلاثين باليوم الدولي للقضاء على الفقر في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2024، وتدعو جميع الدول ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية المعنية والمنظمات الوطنية المهتمة، بما فيها المنظمات غير الحكومية، إلى النظر في تنظيم أنشطة في عام 2025 في إطار الاحتفال الثالث والثلاثين باليوم الدولي، من أجل إذكاء الوعي العام بالجهود المبذولة للدفع قدما بالقضاء على الفقر والفقر المدقع في جميع البلدان، وتعترف في هذا الصدد بأن الاحتفال بهذا اليوم الدولي لا تزال له جدوى في زيادة الوعي العام وحشد جميع الجهات صاحبة المصلحة في جهود مكافحة الفقر

وتعزيز المشاركة الفعالة لمن يعيشون في فقر مدقع في تصميم وتنفيذ البرامج والسياسات التي تعنيهم، بهدف تحقيق خطة عام 2030؛

48 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين تقريرا عن تنفيذ العقد الثالث، بما في ذلك التقدم المحرز في القضاء على الفقر وأوجه القصور والتحديات التي تواجهها البلدان النامية على الخصوص في هذا المسعى، مع إيراد توصيات شاملة وعملية المنحى للتعجيل بهذا التقدم؛

49 - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثمانين، في إطار البند المعنون "القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى"، البند الفرعي المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)"، ما لم يتفق على خلاف ذلك.